PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Radio & Television**
DATE:	**14-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**USD severly damaging pharmaceutical industry**
PAGE:	**18, 19**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

اختفاء الأدوية يهدد صحة المصريين

الدولار يصيب صناعة الدواء بـ«السرطان»

منذ شهور والمرضى يصرخون بسبب اختفاء الكثير من الأدوية، خاصة تلك التى يمثل غيابها خطورة على صحة المريض، الذى قد يلجأ أو يضطر إلى «البديل» بسعره المرتفع، وهو وضع وصفه خبراء بأنه يمثل خطورة على المصريين وصحتهم خاصة مع أدوية تعالج أمراضا خطيرة مثل السرطان، مشيرين إلى أن من بين الأسباب ارتفاع سعر الدولار، وسيطرة الشركات الأجنبية على الصناعة وسوق الدواء، مقترحين إعادة إحياء الشركات الوطنية، وتحريك بعض أسعار الأدوية، بنسبة معقولة، حتى لا تتكبد الشركات خسائر، ولا يتحمل المريض أعباء.

» السيد عبدالعال

وقال محمود فؤاد، رئيس المركز المصرى للحق فى الدواء، إنه قدم العديد من الشكاوى للحكومة لعلاج هذه الأزمة، خاصة مع اختفاء تام لأدوية تعالج أمراضاً خطيرة، مشيرا إلى أن ٩٥٪ من مكونات الأدوية يتم استيرادها من الخارج، ومن ثم تتأثر بارتفاع سعر صرف الدولار، كما لا توجد سياسات دوائية واضحة لتوفير الأدوية الحيوية، وفق خريطة محددة، للأمراض، تعتمد عليها الوزارة فى توجيه شركات تصنيع الأدوية، أيضا من مسببات الأزمة عدم وجود لوائح وعقوبات رادعة ضد الشركات التى يثبت تواطؤها فى اشتداد الأزمة، ولا بد من وجود لجان لتحريك الأسعار عندما تثبت الشركات وجود خسارة فى إنتاج صنف ما وفق أسعار المواد الخام.

وأضاف «المسئولية تقع على وزارة الصحة لأنها المنوط بها الحفاظ على صحة المصريين بحكم الدستور، وعليها أن تنشئ إدارة تتنبأ بالأزمات، لأن عملية تصنيع الدواء التى تبدأ باستيراد المواد الخام

» رئيس غرفة صناعة الدواء: أكثر من 90% من مكونات الأدوية مستوردة ودورنا يقتصر على التغليف والتعبئة

وتحليلها وتصنيعها، ثم ذهابها لشركات التوزيع حتى وصولها للمستهلك، تستغرق حوالى أربعة شهور، ومن ثم يمكننا التنبؤ بالأزمة، على الأقل قبل استحكامها، وهناك حوالى ١٤٨٠ صنفا ناقصا، لكن بأسماء تجارية، أى أن لها بدائل، لكن هناك حوالى ١٨٠ صنفا مهمين جدا وغيابها يشكل خطورة على الصحة، مثل حقن Ante RH المستخدم فى الولادة، وتباع الآن فى العيادات الخاصة بأربعة أضعاف ثمنها، كما أن هناك نقصا فى حقن فاكتور ٨ و٩، والفاكتور الأخضر والأمريكى والكورى الخاص بمرضى سيولة الدم، وحقن الصبغات والهرمونات للسيدات ووسائل منع الحمل، وأدوية الأورام خاصة أورام الكبد والثدى والدم، وأدوية الجلطات».

وعن حل الأزمة يقترح فؤاد «أولا لابد من تطبيق قانون التأمين الصحى لانه سيحل معضلة الاسم العلمي، مما سيؤدى إلى دخول جميع الشركات المنافسة وبالتالى اللجوء إلى خفض الأسعار، كما يجب إعادة صياغة قانون هيئة الدواء العليا، لأنه سينظم الصناعة ويعدل أوضاعها، وسيطهر السوق من الدخلاء والاحتكارات، سيكون بمثابة أب شرعى لصناعة الدواء، يجمع كل الأجهزة فى مؤسسة واحدة تخضع لقانون واحد، كما لا بد من تطوير الشركات العامة، وإعاده ميكنتها، وتوفير عناصر بشرية ذات كفاءات عالية، ووضع خطط استثمارية لها، مع ضروره قيام الحكومة بدفع ديونها، لصالح الشركة المصرية لتجارة الادوية، حتى يستطيع هذا القطاع المنافسة، لانه ينتج حوالى ١٦٥٠ صنفا، سعر ٦٥٪ منها أقل من عشرة جنيهات، مع ضرورة رفع أسعار أدوية هذا القطاع الأقل من خمسة جنيهات، حتى نتجنب خسارتها السنوية، التى تقدر بنحو ١٨٠ مليون جنيه، لان لهذا القطاع مسئولية اجتماعية، ومن الحلول أيضا وضع آليات جديدة لتسعير الأدوية وفق أسس علمية واضحة».

من جهته، قال **الدكتور محيى عبيد**، نقيب الصيادلة، إن «النقابة عقدت اجتماعات مع رئيس الحكومة

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

ووزير الصحة، وقدمنا حلولا عملية لانقاذ الصناعة الحيوية، التى تتعرض لخسائر فادحة، واقترحنا تحريك سعر الأدوية التى تقل عن ٣٠ جنيهاً بنسبة ٢٠٪، بحد أدنى جنيهان، لأنه ليس من المعقول ان يتضاعف سعر الدولار فى وقت زمنى قليل، ويبقى سعر الدواء كما هو، ونحن على علم أن ٩٥٪ من مدخلات الصناعة مستوردة، وحتى لا يزايد أحد علينا أجرينا بحثا عن الادوية التى امتنعت الشركات عن إنتاجها، ووجدنا أن سعر ٢١٧٠ أقل من ٥ جنيهات و٤٧٣٦ دواء أقل من ١٠ جنيهات و٧٥١٤ دواء أقل من ٢٠جنيهاً، ويهمنى فى المقام الأول أن يجد المريض الأدوية، خاصة التى اعتاد على شرائها، ووثق بها، وأهالينا يعرفون الأدويه من علبتها الخارجية وإذا قدمت بديلا لهم يرفضون، ومن ثم فإن تحريك سعر الدواء الذى يباع بـ١٢جنيها، إلى ١٥جنيها، أفضل للمريض، من عدم وجود الدواء».

وفى السياق ذاته، أكد **الدكتور هانى سامح**، مسئول ملف الدواء فى المركز المصرى للحق فى الدواء، إن «الشركات الأجنبية وشركات رجال الاعمال تحكمت فى سوق الدواء، وهؤلاء هدفهم تحقيق أكبر ربحية، وليذهب المريض إلى الجحيم، وللحقيقة فإن هناك أدوية تخسر، لكن فى المقابل هناك أدوية تحقق أرباحاً مرتفعة جداً، ومن المنطقى إحداث توازن، كأن تتحمل الدولة الأدوية المرتفعة والدواء الرخيص يكون فى تناول المريض، خصوصا أن الأخير مادتها الخام تكون رخيصة». وأضاف «سوق الدواء المصرى فى خطر، فعندما تسيطر الشركات الأجنبية على ٨٠ ٪ منه، فمن بيدهم الأمر الانتباه للخطورة، مثالا لو منع

» محمود فؤاد

» د. محيى عبيد

أحمد العزبى

الصناعات، فهل تعلم أن إنشاء مصنع لانتاج المواد الخام لن يكلفنا اكثر من ١٠٠ مليون دولار، هذا المصنع كفيل بانتاج احتياجاتنا تقريبا بنسبة ٨٠ فى المائة، وعندها لن نحتاج إلى الاستيراد. وهناك دول عربية ليس لها تاريخ فى صناعة الدواء، بينما الآن حققت نجاحات كبرى، وأصبحت تصدر لنا، وهذا أمر يدعو إلى الحسرة، فأين مصر وأين شركاتنا الرائدة، صحيح أنه شيء مفرح أن تقتحم الدول العربية هذه الصناعة المهمة، لكن المحزن أننا نتهار فى هذا المجال».

الدكتور أحمد العزبى رئيس غرفة صناعة الدواء يقول نعم هناك مشكلة سواء فى نواقص الادوية أو الصناعة عموما نحن بلد تستورد كل شيء ونقوم فقط بالتعبئة والتغليف أكثر من ٩٠٪ من مكونات الانتاج مستوردة وهذا معناه ان سعر الصرف يتحكم فى هذه الصناعة من تحكم كامل وكلنا نعلم الدولار كان بكم واصبح بكم وهنا لابد من تحريك التسعير الحكومى خصوصا أن هناك أدوية لم يحرك سعرها منذ دخولها إلى السوق المصرى عندما كان الدولار أقل من جنيهين وهناك اجتماعات حدثت مع ورئيس الحكومة ووزير الصحة ونقيب الصيادلة وغرفة صناعة الدواء وكلنا نبحث عن حلول حتى يجد المريض الدواء، وهناك اقتراحات تحريك السعر لبعض الأصناف ٢٥ فى المائة وقد يقول البعض إن هذا التحريك سوف يذهب الى المصنع لأنه الأكثر تضرراً من ارتفاع سعر الدولار ولكن الحقيقة أن غالبية الزياده تذهب إلى شركاء آخرين مثل التوزيع والصيدليات وتقريبا ما يدخل للمصنع لا يتعد ٦ فى المائة نحن نصاب بالاحباط عندما لا يجد المريض الدواء لكن من الظلم استمرار الضغط على المصنع وأنت تعلم أنه يحقق خسائر يجب أن نتكاتف جميع لإنقاذ الصناعة لصالح المريض قبل أى أحد آخر غير ذلك الصناعة سوف تنهار.